ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (24) - August 2026 العدد (24) - أغسطس 2026

الستراتيجية المصرية في مواجهة التهديدات البحرية في البحر الأحمر وأثرها في الأمن الإقليمي العربي

م.م. بدر داخل بديوي العبدلي
مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، مؤسسة المكين للعلوم والمعارف، العراق
البريد الالكتروني: baderd.alabdali@uokofa.edu.iq

الملخص

يشهد البحر الأحمر تحولات ستراتيجية متسارعة نتيجة تصاعد التنافس الإقليمي والدولي وتنامي التهديدات البحرية التقليدية وغير التقليدية، الأمر الذي جعله أحد أهم المناطق الجيوسياسية المؤثرة في الأمن الإقليمي والدولي، وتبرز مصر بوصفها إحدى القوى الرئيسة المطلة على البحر الأحمر، إذ ترتبط مصالحها الوطنية بصورة مباشرة بأمن هذا الممر البحري الحيوي الذي يحتضن قناة السويس، والتي تمثل أحد أهم شرايين التجارة العالمية ومصدراً رئيساً للدخل القومي المصري، ويهدف هذا البحث إلى تحليل الاستراتيجية المصرية في مواجهة التهديدات البحرية في البحر الأحمر، وبيان الأدوات العسكرية والسياسية والدبلوماسية التي اعتمدتها القاهرة لتعزيز أمنها البحري، فضلاً عن تقييم انعكاسات تلك الاستراتيجية في الأمن الإقليمي العربي، واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج الجيوبوليتيكي لتحليل طبيعة التهديدات البحرية وتفسير السلوك الاستراتيجي المصري في التعامل معها، وتوصل البحث إلى أن الستراتيجية المصرية اتسمت بالشمولية عن طريق الجمع بين تحديث القدرات البحرية، وتعزيز التحالفات الإقليمية، والانخراط في المبادرات الأمنية الجماعية، بما أسهم في تعزيز مكانة مصر بوصفها أحد الفاعلين الرئيسين في منظومة أمن البحر الأحمر.

الكلمات المفتاحية: مصر، البحر الأحمر، الأمن البحري، التهديدات البحرية، الأمن الإقليمي العربي، قناة السويس.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.24.2026.473

The Egyptian Strategy in confronting Maritime Threats in the Red Sea and its Impact on Arab Regional Security

Bader Dakhel Badiwi Al-Abdali
Kufa Studies Center, University of Kufa, Al-Makin Foundation for Science and Knowledge, Iraq
Email: baderd.alabdali@uokofa.edu.iq

ABSTRACT

The Red Sea is witnessing rapid strategic transformations driven by intensifying regional and international competition, as well as the growing prevalence of both traditional and non-traditional maritime threats. These developments have made it one of the most geopolitically significant regions affecting both regional and international security. Egypt has emerged as one of the principal littoral states of the Red Sea, with its national interests being directly linked to the security of this vital maritime corridor, which encompasses the Suez Canal—one of the world's most important arteries of international trade and a major source of Egypt's national income.

This study aims to analyze Egypt's strategy for confronting maritime threats in the Red Sea and to examine the military, political, and diplomatic instruments adopted by Cairo to strengthen its maritime security. It also evaluates the implications of this strategy for Arab regional security. The study employs both the descriptive-analytical approach and the geopolitical approach to examine the nature of maritime threats and to interpret Egypt's strategic behavior in addressing them.

The findings indicate that Egypt's strategy has been comprehensive, combining the modernization of naval capabilities, the strengthening of regional alliances, and active participation in collective security initiatives. These measures have significantly reinforced Egypt's position as one of the key actors within the Red Sea security architecture.

Keywords: Egypt, Red Sea, Maritime Security, Maritime Threats, Arab Regional Security, Suez Canal.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.24.2026.473

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (24) - August 2026 العدد (24) - أغسطس 2026

المقدمة:

يشكل البحر الأحمر أحد أهم الممرات البحرية في العالم، لما يتمتع به من موقع جغرافي يربط بين المحيط الهندي والبحر المتوسط عبر قناة السويس، فضلاً عن كونه ممراً أساسياً لحركة التجارة الدولية ونقل الطاقة بين آسيا وأوروبا وإفريقيا، وقد أدى هذا الموقع إلى تحوله إلى ساحة للتنافس الجيوسياسي بين القوى الإقليمية والدولية، بالتزامن مع تصاعد التهديدات الأمنية التي تمثلت في القرصنة البحرية، والإرهاب البحري، وتهريب الأسلحة، والهجرة غير النظامية، واستهداف السفن التجارية بالصواريخ والطائرات المسيرة، الأمر الذي جعل أمن البحر الأحمر جزءاً لا يتجزأ من الأمن الدولي.

وتحتل مصر موقعاً محورياً في هذه المعادلة بحكم إشرافها على المدخل الشمالي للبحر الأحمر وسيطرتها على قناة السويس، التي تعد أحد أهم الممرات البحرية العالمية، إذ تمر عبرها نسبة كبيرة من التجارة الدولية وحركة ناقلات النفط والغاز، ومن ثم فإن أي اضطراب أمني في البحر الأحمر ينعكس بصورة مباشرة على الأمن القومي المصري، سواء من الناحية الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية، الأمر الذي دفع القاهرة إلى تبني ستراتيجية بحرية متكاملة تستهدف حماية مصالحها الوطنية وتأمين الملاحة الدولية وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

وقد ازدادت أهمية هذه الستراتيجية بصورة ملحوظة بعد التطورات التي شهدتها المنطقة منذ عام 2023، ولا سيما الهجمات التي تعرضت لها السفن التجارية في جنوب البحر الأحمر، وما ترتب عليها من تراجع حركة الملاحة وارتفاع تكاليف النقل البحري، الأمر الذي فرض على مصر تحديات استراتيجية غير مسبوقة، استوجبت إعادة تقييم أدواتها العسكرية والدبلوماسية، وتوسيع نطاق تعاونها مع الدول العربية والدولية لضمان استدامة أمن البحر الأحمر وحماية المصالح الاقتصادية المرتبطة به.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث إلى دراسة الستراتيجية المصرية في مواجهة التهديدات البحرية في البحر الأحمر، وتحليل مرتكزاتها وأدواتها، وبيان مدى إسهامها في تعزيز الأمن الإقليمي العربي في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الأهمية الجيوسياسية للبحر الأحمر بالنسبة للأمن القومي المصري والأمن العربي، فضلاً عن تنامي التحديات البحرية التي باتت تؤثر في حركة التجارة الدولية واستقرار المنطقة، كما يكتسب البحث أهميته من كونه يتناول موضوعاً معاصراً يرتبط بالتحولات الستراتيجية التي شهدها البحر الأحمر خلال السنوات الأخيرة، ويسهم في تحليل الدور المصري في بناء منظومة الأمن البحري الإقليمي.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. بيان الأهمية الجيوسياسية للبحر الأحمر بالنسبة لمصر.
2. تحليل أبرز التهديدات البحرية التي تواجه الأمن القومي المصري.
3. دراسة مرتكزات الاستراتيجية المصرية في مواجهة هذه التهديدات.
4. تقييم أثر الاستراتيجية المصرية في الأمن الإقليمي العربي.
5. استشراف مستقبل الدور المصري في أمن البحر الأحمر.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تنامي التهديدات البحرية في البحر الأحمر بصورة غير مسبوقة، وما تفرضه من تحديات مباشرة على الأمن القومي المصري، ولا سيما في ظل تزايد المنافسة الدولية والإقليمية على هذا الممر الاستراتيجي، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى قدرة الاستراتيجية المصرية على احتواء هذه التهديدات والمحافظة على أمن الملاحة البحرية وتعزيز الأمن الإقليمي العربي.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.24.2026.473
CC BY SA

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (24) - August 2026 العدد (24) - أغسطس 2026

فرضية البحث:
ينطلق البحث من فرضية مفادها أن فاعلية الستراتيجية المصرية في مواجهة التهديدات البحرية في البحر الأحمر ترتبط بقدرتها على توظيف القوة البحرية، وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، وتحقيق التكامل بين الأدوات العسكرية والدبلوماسية، بما يسهم في حماية الأمن القومي المصري وتعزيز الأمن الإقليمي العربي.

منهج البحث:
اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل طبيعة التهديدات البحرية والاستراتيجية المصرية في مواجهتها، فضلاً عن المنهج الجيوبوليتيكي لتفسير العلاقة بين الموقع الجغرافي للبحر الأحمر وأهميته في صياغة السياسات الأمنية المصرية، مع الاستفادة من مدخل الأمن الإقليمي في تفسير التفاعلات الأمنية بين الدول المطلة على البحر الأحمر.

هيكلية البحث:
تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث أساسية تتمثل في الآتي:
المبحث الأول:ـ الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الأحمر وأبرز التهديدات البحرية التي تواجه مصر.
المبحث الثاني:ـ الستراتيجية المصرية في مواجهة التهديدات البحرية في البحر الأحمر.
المبحث الثالث:ـ أثر الستراتيجية المصرية في تعزيز الأمن الإقليمي العربي.

المبحث الأول
الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الأحمر وأبرز التهديدات البحرية التي تواجه مصر

يحتل البحر الأحمر مكانة استثنائية في النظامين الإقليمي والدولي، إذ يُعد أحد أهم الممرات البحرية الستراتيجية التي تربط بين المحيط الهندي والبحر المتوسط عبر مضيق باب المندب وقناة السويس، الأمر الذي جعله محوراً رئيساً لحركة التجارة العالمية ونقل الطاقة، وقد اكتسبت هذه المنطقة أهمية متزايدة خلال العقود الأخيرة نتيجة تصاعد التنافس الدولي عليها، وتنامي التهديدات الأمنية التي تستهدف الملاحة البحرية، فضلاً عن ارتباطها المباشر بأمن الشرق الأوسط والقرن الإفريقي، وانطلاقاً من ذلك، يمثل البحر الأحمر أحد المرتكزات الأساسية للأمن القومي المصري، نظراً لارتباطه بقناة السويس التي تعد من أهم الموارد الاقتصادية والاستراتيجية للدولة المصرية، فضلاً عن كونه يشكل العمق البحري للجبهة الجنوبية الشرقية لمصر، ومن ثم فإن فهم الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الأحمر وتحليل طبيعة التهديدات البحرية التي تواجهه يمثلان مدخلاً أساسياً لفهم الستراتيجية المصرية في التعامل مع هذه التحديات.

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الأحمر بالنسبة لمصر
يمثل البحر الأحمر أحد أهم البحار شبه المغلقة في العالم، إذ يمتد بطول يقارب (2250) كم، وتتراوح مساحته بين (438–450) ألف كم²، ويربط بين قارتي آسيا وإفريقيا، كما يتصل جنوباً بخليج عدن عبر مضيق باب المندب، وشمالاً بخليجي السويس والعقبة، وقد أكسبه هذا الموقع الجغرافي أهمية استثنائية بوصفه حلقة الوصل بين البحر المتوسط والمحيط الهندي، الأمر الذي جعله أحد أهم الممرات البحرية التي تعتمد عليها التجارة العالمية لنقل البضائع والطاقة بين الشرق والغرب [1].
وتبرز أهمية البحر الأحمر بالنسبة لمصر من خلال ارتباطه المباشر بقناة السويس، التي تمثل أحد أهم الممرات الملاحية في العالم، إذ تختصر المسافة بين أوروبا وآسيا بصورة كبيرة مقارنة بطريق رأس الرجاء الصالح. كما تشكل القناة مورداً اقتصادياً رئيساً للاقتصاد المصري، فضلاً عن دورها في تعزيز المكانة الجيوسياسية لمصر

1 - Geoffrey Till, Seapower: A Guide for the Twenty-First Century, 4th ed., Routledge, London, 2018, pp. 308–315.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.24.2026.473
CC BY SA

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (24) - August 2026 العدد (24) - أغسطس 2026

داخل النظامين الإقليمي والدولي، لذلك فإن استقرار البحر الأحمر يعد شرطاً أساسياً لاستمرار التدفقات التجارية وضمان سلامة الملاحة الدولية، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على الأمن الاقتصادي المصري [1].

ولا تقتصر أهمية البحر الأحمر على البعد الاقتصادي فحسب، وإنما تمتد إلى البعد العسكري والستراتيجي، إذ يمثل البحر الأحمر خط الدفاع البحري الأول عن الدولة المصرية، ويتيح للقوات البحرية المصرية حرية الحركة بين البحرين الأحمر والمتوسط عبر قناة السويس، الأمر الذي يمنح مصر مرونة ستراتيجية في إعادة انتشار قواتها البحرية وفقاً للمتغيرات الأمنية، كما يشكل البحر الأحمر ممراً حيوياً لوصول القوات البحرية إلى المحيط الهندي والمياه الدولية، بما يعزز قدرة مصر على حماية مصالحها البحرية وممارسة دورها الإقليمي في تأمين الملاحة الدولية [2].

وتزداد الأهمية الجيوسياسية للبحر الأحمر في ظل تزايد الاعتماد العالمي على التجارة البحرية، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من التجارة العالمية المنقولة بحراً تمر عبر البحر الأحمر وقناة السويس، فضلاً عن مرور جزء مهم من صادرات النفط والغاز القادمة من الخليج العربي باتجاه الأسواق الأوروبية. ومن ثم فإن أي اضطراب أمني في هذا الممر يؤدي إلى انعكاسات اقتصادية عالمية، تتمثل في ارتفاع تكاليف النقل البحري، وزيادة أقساط التأمين، وإطالة زمن وصول السفن، فضلاً عن التأثير في سلاسل الإمداد العالمية، وهو ما ظهر بوضوح خلال الأزمات التي شهدها البحر الأحمر في السنوات الأخيرة، ومن منظور الأمن القومي المصري، فإن البحر الأحمر يمثل عمقاً ستراتيجياً لا يمكن فصله عن أمن الدولة المصرية، إذ إن أي تهديد يطال حرية الملاحة أو سلامة الممرات البحرية ينعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد الوطني، والأمن العسكري، والاستقرار السياسي، الأمر الذي دفع صانع القرار المصري إلى إدراج أمن البحر الأحمر ضمن أولويات السياسة الدفاعية المصرية، والعمل على تطوير القدرات البحرية بما يتلاءم مع طبيعة التحديات المستجدة [3].

المطلب الثاني: التهديدات البحرية التقليدية وغير التقليدية التي تواجه مصر في البحر الأحمر

شهدت البيئة الأمنية في البحر الأحمر خلال العقدين الأخيرين تحولات نوعية أدت إلى تغير طبيعة التهديدات التي تواجه الدول المطلة عليه، إذ لم تعد التهديدات التقليدية المتمثلة بالصراعات العسكرية بين الدول هي المصدر الوحيد لعدم الاستقرار، وإنما برزت تهديدات غير تقليدية أكثر تعقيداً، تمثلت في الإرهاب البحري، والقرصنة، وتهريب الأسلحة والمخدرات، والهجرة غير النظامية، فضلاً عن استهداف السفن التجارية باستخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة، الأمر الذي جعل البحر الأحمر أحد أكثر الممرات البحرية حساسية في البيئة الأمنية الدولية [4].

وتكتسب هذه التهديدات أهمية استثنائية بالنسبة لمصر، نظراً لارتباطها المباشر بقناة السويس، التي تعد من أهم الممرات الملاحية في العالم، إذ إن أي اضطراب أمني في البحر الأحمر يؤدي إلى تراجع حركة الملاحة، وارتفاع تكاليف النقل والتأمين البحري، فضلاً عن انخفاض الإيرادات الاقتصادية للقناة، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد الوطني المصري. ومن ثم فإن الحفاظ على أمن البحر الأحمر لم يعد يمثل مجرد هدف عسكري، وإنما أصبح ضرورة اقتصادية واستراتيجية ترتبط بالأمن القومي المصري بمختلف أبعاده[5].

ويعد استهداف السفن التجارية وناقلات النفط من أخطر التهديدات البحرية التي برزت في السنوات الأخيرة، إذ أدت الهجمات التي استهدفت السفن المارة في جنوب البحر الأحمر إلى اضطراب حركة الملاحة الدولية، وإجبار العديد من شركات النقل البحري على تحويل مسار سفنها إلى طريق رأس الرجاء الصالح، الأمر الذي زاد من

1- عبد المنعم المشاط، الأمن القومي العربي: أبعاده وتحدياته، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2017، ص 184–190.

2 - Milan Vego, Naval Strategy and Operations in Narrow Seas, Routledge, London, 2013, p. 25

3 - Christian Bueger, What is Maritime Security?, Marine Policy, Vol. 53, 2015, p. 159.

4 - Geoffrey Till, Seapower: A Guide for the Twenty-First Century, 4th ed., Routledge, London, 2018, p. 315.

5 - Christian Bueger, What is Maritime Security?, Op.cit, p. 159.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.24.2026.473

CC BY SA

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (24) - August 2026 العدد (24) - أغسطس 2026

مدة الرحلات البحرية وتكاليفها التشغيلية، فضلاً عن ارتفاع أسعار التأمين على السفن. وقد أثبتت هذه التطورات أن أمن البحر الأحمر لا يرتبط فقط بالدول المطلة عليه، وإنما يمثل مصلحة حيوية للاقتصاد العالمي بأسره [1].

ومن التهديدات الأخرى التي تواجه مصر الإرهاب البحري، والذي يقصد به استخدام البحر وسيلة لتنفيذ عمليات إرهابية تستهدف السفن أو الموانئ أو المنشآت الساحلية أو خطوط الملاحة الدولية، ويتميز هذا النوع من التهديدات بارتفاع مستوى الخطورة نتيجة صعوبة التنبؤ به، واعتماده على وسائل قتالية متطورة، مثل الزوارق المفخخة والطائرات المسيّرة والألغام البحرية والصواريخ المضادة للسفن، كما أن الطبيعة المفتوحة للبيئة البحرية تمنح الجماعات المسلحة مرونة كبيرة في الحركة والمناورة مقارنة بالبيئة البرية، وهو ما يزيد من تعقيد عمليات المكافحة والردع، كما تمثل القرصنة البحرية أحد أبرز التهديدات التي واجهت البحر الأحمر وخليج عدن، ولا سيما في ظل تدهور الأوضاع الأمنية في الصومال خلال السنوات الماضية. وقد أدت عمليات القرصنة إلى استهداف السفن التجارية واحتجاز أطقمها مقابل الحصول على فدى مالية، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى إطلاق العديد من العمليات البحرية المشتركة لحماية الملاحة الدولية. ورغم تراجع معدلات القرصنة خلال السنوات الأخيرة نتيجة تكثيف الدوريات البحرية، فإن احتمالات عودتها ما تزال قائمة في ظل استمرار الهشاشة الأمنية في بعض مناطق القرن الإفريقي [2].

وتبرز كذلك عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية بوصفها من أخطر التهديدات غير التقليدية التي تواجه الأمن البحري في البحر الأحمر، إذ تستغل شبكات الجريمة المنظمة طول السواحل وصعوبة الرقابة على بعض المناطق البحرية لنقل الأسلحة والمخدرات والمهاجرين بصورة غير مشروعة، الأمر الذي ينعكس سلباً على الأمن الداخلي للدول المطلة على البحر الأحمر، ويزيد من احتمالات دعم الجماعات المسلحة والعابرة للحدود. كما تمثل هذه الأنشطة مصدراً مهماً لتمويل التنظيمات الإرهابية، الأمر الذي يجعل مكافحتها جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الأمنية المصرية [3].

ومن التطورات اللافتة خلال السنوات الأخيرة بروز التهديدات السيبرانية المرتبطة بالأمن البحري، إذ أصبحت الموانئ وأنظمة إدارة الملاحة تعتمد بصورة متزايدة على التقنيات الرقمية، مما جعلها عرضة للهجمات الإلكترونية التي قد تؤدي إلى تعطيل حركة السفن أو اختراق الأنظمة الملاحية أو التأثير في إدارة الموانئ وسلاسل الإمداد. وعلى الرغم من أن هذا النوع من التهديدات ما يزال في مراحله الأولى في منطقة البحر الأحمر، إلا أن التطور السريع في الحرب السيبرانية يفرض على الدول، ومنها مصر، تطوير قدراتها في مجال الأمن السيبراني البحري، بوصفه أحد مكونات الأمن البحري الشامل، ومن ثم، فإن طبيعة التهديدات التي تواجه البحر الأحمر أصبحت تتسم بالتداخل والتعقيد إذ تجمع بين الأبعاد العسكرية والأمنية والاقتصادية والتكنولوجية، الأمر الذي يتطلب تبني مقاربة ستراتيجية شاملة لا تقتصر على استخدام القوة العسكرية، وإنما تشمل أيضاً تعزيز التعاون الإقليمي، وتطوير القدرات الاستخبارية، وتبادل المعلومات الأمنية، ورفع كفاءة القوات البحرية، وهو ما سعت مصر إلى تحقيقه خلال السنوات الأخيرة في إطار استراتيجيتها لحماية أمنها البحري وتعزيز أمن البحر الأحمر بصورة عامة.

المطلب الثالث: التنافس الإقليمي والدولي وانعكاساته على الأمن البحري المصري

لم يعد البحر الأحمر مجرد ممر ملاحي دولي، بل أصبح أحد أهم مسارح التنافس الجيوسياسي في القرن الحادي والعشرين، نتيجة تزايد أهميته في تجارة الطاقة والتجارة العالمية، فضلاً عن موقعه الذي يربط بين البحر المتوسط والمحيط الهندي عبر قناة السويس ومضيق باب المندب. وقد أدى هذا الموقع إلى تسابق القوى الإقليمية والدولية لترسيخ نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي في المنطقة، الأمر الذي جعل البيئة الأمنية المحيطة بمصر أكثر تعقيداً، وفرض على صانع القرار المصري إعادة صياغة أولويات الأمن البحري بما يتلاءم مع طبيعة التحولات الجارية، وتؤكد الأدبيات الحديثة أن البحر الأحمر تحول إلى ساحة تتقاطع فيها مصالح القوى

1 - Anthony H. Cordesman, The Changing Military Balance in the Middle East, Center for Strategic and International Studies, Washington D.C., 2020, p. 271.

2 - Martin N. Murphy, Small Boats, Weak States, Dirty Money: Piracy and Maritime Terrorism in the Modern World, Columbia University Press, New York, 2009, p. 91.

3 - Geoffrey Till, Seapower: A Guide for the Twenty-First Century, Op.cit. p. 330.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.24.2026.473

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (24) - August 2026 العدد (24) - أغسطس 2026

الساحلية مع مصالح القوى الكبرى، وهو ما انعكس على طبيعة التهديدات البحرية وأشكال إدارتها، وتبرز المملكة العربية السعودية ومصر بوصفهما الدولتين الأكثر تأثيراً في معادلة الأمن الإقليمي للبحر الأحمر، بحكم امتلاكهما أطول السواحل على الجزء الشمالي من البحر، وسيطرتهما على أهم الممرات البحرية المرتبطة بقناة السويس ومضيق (تيران)، وفي المقابل، تسعى قوى إقليمية أخرى إلى توسيع نفوذها في المنطقة عبر الشراكات العسكرية أو الاقتصادية أو عن طريق الوجود في الموانئ الاستراتيجية، الأمر الذي أدى إلى تداخل المصالح وتعدد مراكز التأثير في البيئة البحرية [1].

وعلى المستوى الدولي عززت الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا الاتحادية وعدد من الدول الأوروبية وجودها العسكري والبحري في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، سواء عبر قواعد عسكرية أو قوات بحرية دائمة أو مشاركات في عمليات حماية الملاحة الدولية، ويعود ذلك إلى إدراك هذه القوى أن أمن البحر الأحمر يرتبط بصورة مباشرة بأمن التجارة العالمية وسلاسل الإمداد والطاقة، الأمر الذي جعل المنطقة إحدى أهم دوائر التنافس الدولي خلال السنوات الأخيرة، وتشير الدراسات إلى أن تصاعد الوجود العسكري الخارجي في البحر الأحمر جاء بالتوازي مع تزايد المخاطر الأمنية، مما أدى إلى عسكرة البيئة البحرية بصورة غير مسبوقة، وقد فرض هذا الواقع على مصر تبني سياسة تقوم على تحقيق توازن بين حماية مصالحها الوطنية، والحفاظ على حرية الملاحة، ومنع انزلاق البحر الأحمر إلى ساحة صراع مفتوح بين القوى الكبرى، وانطلاقاً من هذا الإدراك، أكدت (القاهرة) بصورة متكررة أن أمن البحر الأحمر يجب أن يكون مسؤولية الدول المطلة عليه بالدرجة الأولى، مع رفض أي ترتيبات تؤدي إلى تقويض التوازن الإقليمي أو المساس بالمصالح العربية في هذا الممر الحيوي، ومن ناحية أخرى، أدت الهجمات على السفن التجارية منذ أواخر عام 2023 إلى إحداث تغيرات كبيرة في حركة الملاحة، إذ اتجه عدد كبير من شركات الشحن العالمية إلى تحويل مساراتها نحو رأس الرجاء الصالح لتجنب المخاطر الأمنية في البحر الأحمر، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على قناة السويس من خلال انخفاض حركة العبور وارتفاع تكاليف النقل البحري وأسعار التأمين. وقد بينت الدراسات الحديثة أن هذه التطورات لم تؤثر في الاقتصاد المصري فحسب، بل امتدت آثارها إلى سلاسل الإمداد العالمية وأسواق الطاقة والنقل البحري [2]، وعليه تكشف هذه التطورات أن الأمن البحري في البحر الأحمر لم يعد شأناً عسكرياً صرفاً، وإنما أصبح قضية ترتبط بالاقتصاد العالمي والأمن الإقليمي والتنافس الدولي الأمر الذي يفسر حرص مصر على الجمع بين تطوير قدراتها البحرية وتعزيز الدبلوماسية الإقليمية والمشاركة في المبادرات الأمنية المشتركة للحفاظ على استقرار هذا الممر الستراتيجي.

المطلب الرابع: انعكاسات التهديدات البحرية في الأمن القومي المصري

أفرزت التهديدات البحرية في البحر الأحمر مجموعة من التداعيات المباشرة وغير المباشرة على الأمن القومي المصري، ويمكن تقسيمها إلى أبعاد اقتصادية وعسكرية وسياسية واستراتيجية.

فعلى الصعيد الاقتصادي، تمثل قناة السويس أحد أهم مصادر النقد الأجنبي في مصر، ولذلك فإن أي اضطراب في الملاحة البحرية يؤدي إلى خسائر اقتصادية مباشرة نتيجة انخفاض عدد السفن العابرة، فضلاً عن تراجع الإيرادات المرتبطة بالخدمات اللوجستية والموانئ، كما تؤدي زيادة تكاليف التأمين والشحن إلى تقليل جاذبية القناة بالنسبة لبعض شركات النقل البحري، خاصة عندما تصبح الطرق البديلة أكثر أمناً رغم طولها، وقد أثبتت أزمة البحر الأحمر بعد عام 2023 مدى حساسية الاقتصاد المصري تجاه أمن هذا الممر البحري، أما عسكرياً، فقد فرضت البيئة الأمنية الجديدة على مصر إعادة تقييم عقيدتها البحرية، والانتقال من مفهوم حماية السواحل إلى مفهوم حماية المصالح البحرية الممتدة، بما يشمل تأمين خطوط الملاحة، وحماية المنشآت الساحلية، وتأمين المجالين البحري والاقتصادي في البحر الأحمر. ولهذا السبب اتجهت مصر إلى تحديث قواتها البحرية، وإنشاء قواعد بحرية جديدة، ورفع مستوى الجاهزية القتالية، وزيادة التدريبات المشتركة مع الدول العربية والصديقة، وعلى المستوى السياسي، عززت التهديدات البحرية من أهمية الدبلوماسية المصرية في إدارة ملفات البحر

1- محمد فوزي، البحر الأحمر: التنافس الإقليمي والدولي وإعادة تشكيل التوازنات الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2024، ص23.

2- محمد محمود مهران، تداعيات أزمة البحر الأحمر على الملاحة الدولية وقناة السويس، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، 2024، ص33.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.24.2026.473
CC BY SA

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (24) - August 2026 العدد (24) - أغسطس 2026

الأحمر، إذ عملت القاهرة على دعم التعاون بين الدول الساحلية، وتأييد المبادرات الإقليمية الرامية إلى جعل أمن البحر الأحمر مسؤولية جماعية للدول المطلة عليه، مع الحفاظ على حرية الملاحة وفق قواعد القانون الدولي، كما تبنت مصر سياسة تقوم على منع تدويل الصراعات الإقليمية بما يهدد استقرار البحر الأحمر أو يحوله إلى ساحة مواجهة دائمة بين القوى الكبرى [1]، ومن ثم، يمكن القول إن تصاعد التهديدات البحرية أسهم في إعادة تشكيل أولويات الأمن القومي المصري، إذ لم يعد أمن البحر الأحمر قضية حدودية، وإنما أصبح جزءاً من الستراتيجية الشاملة للدولة المصرية، التي تنظر إلى البحر الأحمر بوصفه امتداداً حيوياً لأمنها الوطني، وأحد أهم عناصر مكانتها الإقليمية والدولية.

وفقاً لما سبق يتضح، أن البحر الأحمر يمثل أحد أهم المجالات الجيوستراتيجية بالنسبة لمصر، نظراً لارتباطه المباشر بقناة السويس، وتأثيره في الأمن الاقتصادي والعسكري والسياسي للدولة، كما أظهرت الدراسة أن التهديدات البحرية في البحر الأحمر أصبحت أكثر تعقيداً نتيجة تداخل التهديدات التقليدية مع التهديدات غير التقليدية، فضلاً عن تصاعد التنافس الإقليمي والدولي على المنطقة، وقد فرض ذلك على مصر إعادة صياغة أولوياتها الاستراتيجية بما يضمن حماية مصالحها البحرية، وتعزيز قدراتها الدفاعية، وتطوير تعاونها الإقليمي والدولي، ويشكل هذا التطور مدخلاً أساسياً لفهم الستراتيجية المصرية في مواجهة هذه التهديدات، وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثاني من خلال تحليل أدوات القوة البحرية المصرية، والسياسات العسكرية والدبلوماسية التي اعتمدتها القاهرة لتعزيز أمن البحر الأحمر.

المبحث الثاني
الستراتيجية المصرية في مواجهة التهديدات البحرية في البحر الأحمر

تعد الستراتيجية المصرية في البحر الأحمر امتداداً لمفهوم الأمن القومي المصري الذي ينظر إلى المجال البحري بوصفه أحد المرتكزات الأساسية لحماية المصالح الوطنية، فقد فرضت التحولات الإقليمية والدولية، ولاسيما تصاعد التهديدات البحرية، على مصر إعادة صياغة مقاربتها الأمنية بما يتجاوز المفهوم التقليدي لحماية السواحل إلى مفهوم أكثر شمولاً يقوم على تأمين المجال البحري الممتد، وحماية خطوط الملاحة الدولية، وصيانة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية المرتبطة بقناة السويس والبحر الأحمر. ومن هذا المنطلق، تبنت القاهرة استراتيجية متعددة الأبعاد تجمع بين تطوير القوة البحرية، وتحديث البنية العسكرية، وتفعيل الدبلوماسية الدفاعية، وتعزيز التعاون الإقليمي، بما يحقق التوازن بين حماية الأمن القومي المصري والمحافظة على استقرار البحر الأحمر.

المطلب الأول: الإطار المؤسسي والعقائدي للستراتيجية البحرية المصرية

ترتكز الستراتيجية البحرية المصرية على مجموعة من المحددات المؤسسية والعقائدية التي تشكل الإطار الناظم لسياسة الدولة في المجال البحري، ويأتي في مقدمتها اعتبار البحر الأحمر جزءاً لا يتجزأ من المجال الحيوي للدولة المصرية، وأن أي تهديد يقع فيه يُعد تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري. وانطلاقاً من هذا الإدراك، شهد الفكر العسكري المصري تحولاً تدريجياً من مفهوم الدفاع عن الحدود البحرية إلى مفهوم حماية المصالح البحرية، وهو تحول فرضته طبيعة البيئة الأمنية الجديدة التي لم تعد تقتصر على مواجهة التهديدات العسكرية التقليدية، وإنما امتدت لتشمل الإرهاب البحري، والتهديدات السيبرانية، وتهريب الأسلحة، واستهداف السفن التجارية، الأمر الذي استوجب تبني استراتيجية أكثر مرونة وقدرة على الاستجابة للمتغيرات [2] .

وتتولى القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية، بالتنسيق مع القيادة العامة للقوات البحرية، مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية البحرية، من خلال وضع الخطط العملياتية، وتطوير القدرات القتالية، وإدارة الانتشار البحري، بما

1- محمد عبد السلام، البحر الأحمر والأمن القومي المصري: التحديات والاستراتيجيات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 240، القاهرة، 2024، ص 52.

2- محمد فوزي، البحر الأحمر: التنافس الإقليمي والدولي وإعادة تشكيل التوازنات الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص24.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.24.2026.473

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (24) - August 2026 العدد (24) - أغسطس 2026

يحقق السيطرة على المجالين البحريين في البحر الأحمر والبحر المتوسط. كما تستند هذه الاستراتيجية إلى مبدأ الردع الوقائي، الذي يقوم على امتلاك قدرات بحرية متطورة قادرة على منع التهديدات قبل وصولها إلى المجال البحري المصري، بدلاً من الاكتفاء برد الفعل بعد وقوعها، وفي هذا الإطار، حرصت مصر على دمج الأمن البحري ضمن رؤية أشمل للأمن القومي، بحيث أصبح تأمين البحر الأحمر مرتبطاً بحماية الاقتصاد الوطني، وضمان استمرار حركة الملاحة عبر قناة السويس، وتأمين مشروعات الطاقة والبنية التحتية الساحلية، والموانئ التجارية، وهو ما يعكس اتساع مفهوم الأمن البحري في الفكر الاستراتيجي المصري [1].

المطلب الثاني: تحديث القوة البحرية بوصفها الأداة الرئيسة للستراتيجية المصرية

اعتمدت مصر خلال العقد الأخير برنامجاً شاملاً لتحديث قواتها البحرية، انطلاقاً من قناعة مفادها أن البيئة الأمنية في البحر الأحمر تتطلب امتلاك قوة بحرية قادرة على تنفيذ العمليات بعيدة المدى، وحماية المصالح البحرية داخل المياه الإقليمية وخارجها، ولم يكن هذا التحديث مجرد عملية إحلال للأسلحة، بل جاء ضمن رؤية استراتيجية هدفت إلى بناء قوة بحرية تمتلك القدرة على الردع والسيطرة البحرية، وتوفير الحماية لخطوط الملاحة الدولية، وفي هذا السياق، اتجهت مصر إلى تنويع مصادر تسليحها البحري، من خلال اقتناء حاملتي المروحيات من طراز ميسترال، وفرقاطات FREMM الفرنسية، وفرقاطات MEKO A200 الألمانية، إضافة إلى غواصاتType-209/1400 ، بما وفر للقوات البحرية المصرية قدرات متقدمة في مجالات الحرب المضادة للغواصات، والدفاع الجوي، ومكافحة الأهداف السطحية، وتنفيذ عمليات الإنزال البحري، وأسهم هذا التنوع في تقليل الاعتماد على مصدر واحد للتسليح، ومنح القوات البحرية مرونة أكبر في تنفيذ المهام العملياتية المختلفة، ولم يقتصر التحديث على المنصات القتالية، بل شمل أيضاً تطوير منظومة القيادة والسيطرة، وأنظمة الاستطلاع والمراقبة البحرية، والرادارات الساحلية، بما يضمن تحقيق الوعي البحري الشامل، وسرعة اكتشاف التهديدات والتعامل معها في الوقت المناسب، كما عززت مصر قدراتها في مجال الحرب الإلكترونية والاستطلاع البحري، الأمر الذي أسهم في رفع كفاءة عمليات تأمين البحر الأحمر ومراقبة حركة الملاحة، ويعد إنشاء قاعدة (برنيس) العسكرية أحد أبرز مظاهر التطور في الستراتيجية البحرية المصرية، إذ تمثل القاعدة نقطة ارتكاز ستراتيجية على الساحل الغربي للبحر الأحمر، وتوفر دعماً لوجستياً وعملياتياً للقوات البحرية والجوية، بما يسمح بسرعة الانتشار والتدخل في مواجهة أي تهديد محتمل، كما تتيح القاعدة تأمين خطوط الملاحة المؤدية إلى مضيق (باب المندب)، وتعزيز قدرة مصر على حماية مصالحها البحرية في جنوب البحر الأحمر، فضلاً عن دعم التعاون العسكري مع الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر [2].

المطلب الثالث: الدبلوماسية البحرية والتعاون الإقليمي في تنفيذ الستراتيجية المصرية

لم تقتصر الستراتيجية المصرية في مواجهة التهديدات البحرية على تطوير القدرات العسكرية، وإنما اتجهت إلى توظيف الدبلوماسية البحرية بوصفها إحدى الأدوات الرئيسة لتحقيق الأمن البحري، ويقصد بالدبلوماسية البحرية استخدام القدرات البحرية والعلاقات العسكرية والأمنية لتعزيز المصالح الوطنية، وبناء الشراكات الإقليمية، وإدارة الأزمات البحرية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي دون اللجوء إلى القوة المسلحة إلا عند الضرورة.

وقد استندت مصر في هذا الإطار إلى قناعة مفادها أن طبيعة التهديدات في البحر الأحمر، ولا سيما الإرهاب البحري وتهريب الأسلحة والهجمات على السفن التجارية، تتجاوز قدرات الدولة الواحدة، الأمر الذي يجعل التعاون الجماعي بين الدول المطلة على البحر الأحمر ضرورة استراتيجية وليس خياراً سياسياً. ومن ثم حرصت القاهرة على دعم المبادرات الإقليمية الرامية إلى بناء منظومة أمن جماعي للبحر الأحمر، انطلاقاً من مبدأ أن مسؤولية حماية هذا الممر الاستراتيجي تقع بالدرجة الأولى على الدول المشاطئة له، وفي هذا السياق، أولت مصر اهتماماً خاصاً بتفعيل مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، باعتباره إطاراً مؤسسياً للتنسيق السياسي والأمني بين الدول الأعضاء، وبما يحقق تبادل المعلومات الأمنية، وتنسيق

1- محمد عبد السلام، البحر الأحمر والأمن القومي المصري: التحديات والاستراتيجيات، مصدر سبق ذكره، ص53.
2- حسين عبد الرحمن، تطوير القدرات البحرية المصرية وأثره في حماية الأمن القومي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 241، القاهرة، 2024، ص ص 84- 90.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.24.2026.473
CC BY SA

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (24) - August 2026 العدد (24) - أغسطس 2026

المواقف تجاه التحديات المشتركة، وتطوير آليات التعاون في مجالات حماية الملاحة البحرية ومكافحة الأنشطة غير المشروعة. ويعكس هذا التوجه حرص القاهرة على بناء مقاربة إقليمية للأمن البحري تقلل من احتمالات التدخلات الخارجية، وتعزز قدرة الدول الساحلية على إدارة شؤونها الأمنية بصورة جماعية، وعلى المستوى الثنائي، عملت مصر على تعزيز شراكاتها الستراتيجية مع المملكة العربية السعودية، انطلاقاً من إدراك الدولتين أن أمن البحر الأحمر يمثل مصلحة مشتركة، وأن استقرار هذا الممر الملاحي يرتبط بصورة مباشرة بالأمن القومي العربي. وقد تجسد هذا التعاون في تكثيف اللقاءات العسكرية، وتبادل المعلومات، وتنفيذ تدريبات بحرية مشتركة، فضلاً عن التنسيق المستمر بشأن القضايا المرتبطة بأمن الملاحة في البحر الأحمر ومضيق (باب المندب)، كما عززت القاهرة تعاونها مع كل من الأردن وجيبوتي والسودان في مجالات التدريب البحري، وأمن الموانئ، ومكافحة التهريب، وهو ما يعكس توجه السياسة المصرية نحو بناء شبكة من العلاقات الأمنية مع الدول المطلة على البحر الأحمر، بما يحد من الفراغات الأمنية التي يمكن أن تستغلها الجماعات المسلحة أو شبكات الجريمة المنظمة [1].

ولم يقتصر التعاون على الإطار العربي، بل شمل أيضاً توسيع العلاقات العسكرية مع فرنسا واليونان وقبرص، ولا سيما في مجال التدريبات البحرية المشتركة، وتبادل الخبرات، وتطوير نظم القيادة والسيطرة، وأسهمت هذه الشراكات في رفع كفاءة القوات البحرية المصرية، وتعزيز قدرتها على العمل في البيئات العملياتية المعقدة، فضلاً عن تطوير قدرات الاستجابة السريعة للأزمات البحرية، وفي الإطار ذاته شاركت مصر بصورة منتظمة في المناورات البحرية متعددة الجنسيات، ومن أبرزها مناورات ميدوزا(MEDUSA) التي تعد من أهم التدريبات البحرية في منطقة شرق البحر المتوسط، وأسهمت في رفع مستوى التنسيق العملياتي بين القوات البحرية المشاركة، وتطوير قدراتها في مجالات مكافحة الإرهاب البحري، وحماية المنشآت الحيوية، وتأمين الممرات البحرية، كما شاركت القوات البحرية المصرية في تدريبات مع عدد من الدول الصديقة، بما يعزز جاهزيتها العملياتية ويواكب التطور المستمر في طبيعة التهديدات البحرية، ومن خلال هذه التحركات، سعت مصر إلى توظيف الدبلوماسية البحرية باعتبارها أداة مكملة للقوة العسكرية، إذ إن بناء الشراكات الإقليمية والدولية يسهم في تخفيف حدة التوترات، ويعزز من فاعلية الاستراتيجية المصرية في حماية البحر الأحمر، ويمنحها مساحة أوسع للتأثير في القضايا المرتبطة بالأمن البحري الإقليمي [2].

المطلب الرابع: تقييم فاعلية الستراتيجية المصرية في مواجهة التهديدات البحرية

تكشف التطورات التي شهدتها منطقة البحر الأحمر خلال السنوات الأخيرة أن الاستراتيجية المصرية نجحت إلى حد كبير في تعزيز جاهزية القوات البحرية، وتطوير قدراتها على حماية المصالح الوطنية، ولاسيما في ضوء التحديث الشامل الذي شهدته المنظومة البحرية، وإنشاء قواعد عسكرية متطورة، وتوسيع شبكة الشراكات الإقليمية والدولية، وقد انعكس ذلك في ارتفاع مستوى القدرة على الردع، وتحسين سرعة الاستجابة للمتغيرات الأمنية، وتعزيز الحضور المصري في البحر الأحمر، ومن أبرز نقاط القوة التي تتميز بها الاستراتيجية المصرية اعتمادها على مبدأ التكامل بين الأدوات العسكرية والسياسية والدبلوماسية، إذ لم تنظر مصر إلى القوة العسكرية بوصفها الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأمن البحري، وإنما عملت على توظيف الحوار السياسي، والتعاون الإقليمي، والدبلوماسية الدفاعية، إلى جانب تحديث القوات البحرية، بما وفر مقاربة أكثر شمولاً في إدارة التهديدات البحرية [3]، وعلى الرغم من ذلك، فإن الستراتيجية المصرية ما تزال تواجه عدداً من التحديات، يتمثل أهمها في استمرار حالة عدم الاستقرار في بعض دول القرن الإفريقي، وتزايد حدة التنافس الدولي في البحر الأحمر، فضلاً عن التطور المتسارع في وسائل التهديد غير التقليدية مثل الطائرات المسيّرة، والصواريخ الدقيقة والهجمات السيبرانية وهي تحديات تتطلب تحديثاً مستمراً للعقيدة البحرية المصرية، وتطويراً دائماً للقدرات

1- محمد عبد السلام، البحر الأحمر والأمن القومي المصري: التحديات والاستراتيجيات، مصدر سبق ذكره، ص ص 53-54.

2- محمد عبد الواحد، التعاون العسكري المصري في شرق البحر المتوسط وأثره في الأمن الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 243، القاهرة، 2024، ص19.

3- أحمد يوسف أحمد، الأمن القومي المصري والتحولات الاستراتيجية في البحر الأحمر، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 242، القاهرة، 2024، ص22.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.24.2026.473

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (24) - August 2026 العدد (24) - أغسطس 2026

التقنية والاستخبارية، كما أن نجاح الستراتيجية المصرية يبقى مرتبطاً بقدرة القاهرة على المحافظة على التوازن بين حماية مصالحها الوطنية، وتجنب الانخراط في صراعات إقليمية واسعة، مع الاستمرار في دعم آليات التعاون الجماعي بين الدول المطلة على البحر الأحمر، وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن الستراتيجية المصرية أثبتت قدرة واضحة على التكيف مع البيئة الأمنية المتغيرة، إلا أن استمرار فاعليتها يتطلب مواصلة الاستثمار في القوة البحرية، وتعزيز التكامل بين الأمن العسكري والأمن الاقتصادي، وتطوير آليات العمل المشترك مع الدول العربية والإفريقية [1]، وعليه، يمكن القول أن الستراتيجية المصرية لم تعد تقتصر على حماية السواحل أو تأمين قناة السويس، وإنما أصبحت استراتيجية بحرية متكاملة تستهدف إدارة المجال البحري المصري، وحماية المصالح الوطنية، والإسهام في تعزيز الأمن الإقليمي العربي، بما يتوافق مع التحولات التي يشهدها البحر الأحمر في الوقت الراهن.

المبحث الثالث: أثر الستراتيجية المصرية في تعزيز الأمن الإقليمي العربي

لا يقتصر تأثير الاستراتيجية المصرية في البحر الأحمر على حماية الأمن القومي المصري، وإنما يمتد ليشمل منظومة الأمن الإقليمي العربي، وذلك بحكم الموقع الجغرافي لمصر، وسيطرتها على المدخل الشمالي للبحر الأحمر، وامتلاكها إحدى أكبر القوات البحرية في المنطقة. وقد أدى تصاعد التهديدات البحرية خلال السنوات الأخيرة إلى تزايد أهمية الدور المصري في الحفاظ على أمن الملاحة، وحماية المصالح العربية المشتركة، وتعزيز الاستقرار في أحد أكثر الممرات البحرية حساسية على المستوى الدولي. ومن هذا المنطلق، أصبحت الاستراتيجية المصرية تمثل أحد المرتكزات الرئيسة للأمن البحري العربي، لما تتضمنه من أدوات عسكرية وسياسية ودبلوماسية تسهم في الحد من المخاطر التي تواجه المنطقة.

المطلب الأول: إسهام الستراتيجية المصرية في حماية الأمن البحري العربي

يمثل البحر الأحمر أحد أهم المجالات الحيوية للأمن العربي، إذ تطل عليه عدة دول عربية ترتبط مصالحها الاقتصادية والأمنية باستقرار هذا الممر البحري، لذلك فإن أي اضطراب أمني في البحر الأحمر لا ينعكس على مصر وحدها، وإنما يمتد تأثيره إلى أمن الخليج العربي، وحركة التجارة العربية، وصادرات الطاقة، وسلامة الموانئ العربية، وفي هذا الإطار، أسهمت الستراتيجية المصرية في تعزيز الأمن البحري العربي عبر المحافظة على جاهزية قواتها البحرية، وتأمين الجزء الشمالي من البحر الأحمر، وتكثيف الدوريات البحرية، بما ساعد على الحد من المخاطر التي تهدد الملاحة الدولية، كما عززت مصر من قدراتها على مراقبة المجال البحري، واستخدام وسائل الاستطلاع الحديثة، الأمر الذي وفر قدرة أكبر على اكتشاف التهديدات في مراحلها الأولى، وتقليل احتمالات وصولها إلى الممرات البحرية الحيوية، كذلك لعبت مصر دوراً محورياً في دعم التعاون العربي في مجال الأمن البحري عن طريق المشاركة في التدريبات العسكرية المشتركة، وتبادل المعلومات الأمنية، والتنسيق مع الدول العربية المطلة على البحر الأحمر بشأن آليات حماية الملاحة الدولية، وهو ما عزز من مستوى التنسيق الإقليمي في مواجهة التهديدات البحرية.

المطلب الثاني: دور الستراتيجية المصرية في حماية الملاحة الدولية

تمثل حرية الملاحة أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الاستراتيجية البحرية المصرية، إذ تنطلق القاهرة من أن استقرار البحر الأحمر يمثل مصلحة مشتركة للدول المطلة عليه وللمجتمع الدولي. ولذلك حرصت على تطوير قدراتها البحرية بما يمكنها من حماية السفن التجارية، وتأمين خطوط الإمداد، والمساهمة في استقرار البيئة البحرية، وقد اكتسب هذا الدور أهمية متزايدة بعد تصاعد الهجمات التي استهدفت السفن التجارية في جنوب البحر الأحمر، وما ترتب عليها من اضطراب في حركة النقل البحري العالمي، وفي ضوء ذلك، كثفت القوات البحرية المصرية من إجراءات المراقبة والتأمين، ورفعت مستوى الجاهزية العملياتية، بما يعكس إدراكها أن أمن الملاحة لا يرتبط بالبعد الاقتصادي فقط، وإنما يمثل عنصراً رئيساً في الأمن الإقليمي والدولي، كما عززت

1- أحمد يوسف أحمد، الأمن القومي المصري والتحولات الاستراتيجية في البحر الأحمر، مصدر سبق ذكره، ص22.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.24.2026.473
CC BY SA

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (24) - August 2026 العدد (24) - أغسطس 2026

مصر التعاون مع المنظمات الدولية والهيئات البحرية المعنية بأمن الملاحة، وشاركت في تبادل المعلومات الخاصة بالتهديدات البحرية، الأمر الذي أسهم في رفع مستوى التنسيق الدولي في مواجهة المخاطر المستجدة.

المطلب الثالث: التحديات التي تحد من فاعلية الستراتيجية المصرية

على الرغم من التطور الملحوظ الذي شهدته الاستراتيجية المصرية في مجال الأمن البحري، فإنها ما تزال تواجه مجموعة من التحديات البنيوية والعملياتية التي تؤثر في مستوى فاعليتها، ويرتبط ذلك بطبيعة البيئة الأمنية المتغيرة في البحر الأحمر، والتي تتسم بتداخل العوامل العسكرية والسياسية والاقتصادية، ويتمثل التحدي الأول في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول المطلة على البحر الأحمر والقرن الإفريقي، إذ أدى ضعف مؤسسات الدولة في بعض هذه الدول إلى توفير بيئة مناسبة لانتشار شبكات تهريب الأسلحة والمخدرات، والجريمة المنظمة، والجماعات المسلحة، الأمر الذي يزيد من تعقيد البيئة الأمنية ويجعل حماية الممرات البحرية مسؤولية جماعية تتجاوز قدرات دولة واحدة، أما التحدي الثاني فيتمثل في تصاعد التنافس الدولي في البحر الأحمر، إذ أصبحت المنطقة محط اهتمام القوى الكبرى التي عززت وجودها العسكري والبحري من خلال القواعد العسكرية والانتشار البحري المستمر، الأمر الذي أوجد توازناً أمنياً معقداً، وأصبح يفرض على مصر إدارة علاقاتها الإقليمية والدولية بحذر، بما يحافظ على مصالحها الوطنية ويجنبها الانخراط في صراعات المحاور الدولية، كما تمثل التطورات التكنولوجية في وسائل القتال البحري تحدياً متزايداً أمام الاستراتيجية المصرية، إذ أصبحت الطائرات المسيّرة، والزوارق غير المأهولة، والصواريخ الموجهة بعيدة المدى، والهجمات السيبرانية، أدوات رئيسة في الصراعات البحرية الحديثة، وهو ما يتطلب تحديثاً مستمراً لمنظومات الدفاع الجوي والبحري، وأنظمة الإنذار المبكر، وشبكات القيادة والسيطرة، لضمان الحفاظ على التفوق العملياتي، ومن التحديات المهمة أيضاً تزايد الأعباء الاقتصادية المرتبطة بحماية المجال البحري، إذ إن الحفاظ على جاهزية القوات البحرية، وتحديث الأساطيل، وصيانة القواعد العسكرية، وتطوير وسائل المراقبة والاستطلاع، يتطلب استثمارات مالية كبيرة، في وقت تواجه فيه الدول النامية ضغوطاً اقتصادية متزايدة. ومن ثم فإن نجاح الاستراتيجية المصرية يرتبط بقدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن البحري وإمكانات الدولة الاقتصادية، ويضاف إلى ذلك أن استمرار الأزمات الإقليمية في اليمن والقرن الإفريقي يجعل البيئة الأمنية في البحر الأحمر عرضة للتقلبات، وهو ما يفرض على مصر الاحتفاظ بدرجة عالية من المرونة في إدارة سياستها البحرية، مع الاستمرار في تطوير آليات التنسيق مع الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر[1].

المطلب الرابع: السيناريوهات المستقبلية للستراتيجية المصرية وانعكاساتها في الأمن الإقليمي العربي

في ضوء المتغيرات الراهنة، يمكن استشراف ثلاثة احتمالات رئيسة لمستقبل الستراتيجية المصرية في البحر الأحمر.

أولاً: احتمال استمرار تعزيز الدور المصري

يفترض هذا الاحتمال استمرار مصر في تنفيذ برامج تطوير قواتها البحرية، وتعزيز التعاون العسكري والدبلوماسي مع الدول العربية والإفريقية، وزيادة الاستثمار في القواعد البحرية والبنية التحتية، بما يؤدي إلى تعزيز قدرتها على حماية الملاحة الدولية، وترسيخ مكانتها بوصفها القوة البحرية العربية الأكثر تأثيراً في البحر الأحمر، ويعد هذا الاحتمال الأكثر ترجيحاً في ظل استمرار إدراك القيادة المصرية للأهمية الستراتيجية للبحر الأحمر بالنسبة للأمن القومي المصري.

ثانياً: احتمال تصاعد التحديات الأمنية

يقوم هذا الاحتمال على افتراض استمرار الأزمات الإقليمية واتساع نطاق التهديدات البحرية، بما يؤدي إلى زيادة الضغوط على القوات البحرية المصرية، وارتفاع كلفة حماية الملاحة الدولية، وتعقيد عملية إدارة الأمن البحري وفي هذه الحالة ستضطر مصر إلى توسيع نطاق تعاونها مع القوى الإقليمية والدولية لمواجهة التهديدات المستجدة.

1- محمد فوزي، التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر وانعكاساته على الأمن العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2024، ص19.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.24.2026.473

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (24) - August 2026 العدد (24) - أغسطس 2026

ثالثاً: احتمال بناء منظومة أمن إقليمي أكثر تكاملاً

يفترض هذا السيناريو نجاح الدول المطلة على البحر الأحمر في تطوير آليات مؤسسية للتعاون الأمني، وتعزيز تبادل المعلومات، وتنسيق الدوريات البحرية، بما يؤدي إلى بناء منظومة أمن جماعي قادرة على الحد من التهديدات البحرية بصورة أكثر فاعلية. وفي هذا السياق، تمتلك مصر مقومات تؤهلها للقيام بدور قيادي في صياغة هذه المنظومة، بحكم موقعها الجغرافي، وإمكاناتها العسكرية، وخبرتها الدبلوماسية.

وبوجه عام، فإن مستقبل الستراتيجية المصرية سيظل مرتبطاً بقدرتها على التكيف مع طبيعة التهديدات المتغيرة، والاستمرار في تحديث قدراتها العسكرية، وتعزيز شراكاتها الإقليمية، بما يضمن حماية الأمن القومي المصري، والإسهام في ترسيخ الأمن الإقليمي العربي، وعليه يمكن القول، أن الستراتيجية المصرية تجاوزت المفهوم التقليدي للدفاع البحري، وأصبحت تعتمد على مقاربة شاملة تجمع بين تطوير القوة البحرية، وتفعيل الدبلوماسية الدفاعية، وبناء الشراكات الإقليمية، بما أسهم في تعزيز دور مصر في حماية البحر الأحمر، كما أظهرت الدراسة أن نجاح هذه الستراتيجية لا يرتبط فقط بالإمكانات العسكرية، وإنما بقدرة الدولة على إدارة التوازنات الإقليمية، والاستجابة للمتغيرات الأمنية المتسارعة، الأمر الذي يجعلها إحدى أهم الاستراتيجيات العربية في مجال الأمن البحري.

الخاتمة:

في ضوء ما تقدم، يتبين أن الستراتيجية المصرية في مواجهة التهديدات البحرية في البحر الأحمر تمثل مقاربة شاملة تجمع بين تطوير القدرات العسكرية، وتفعيل الدبلوماسية البحرية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، بما يحقق حماية المصالح الوطنية المصرية ويسهم في الحفاظ على أمن الملاحة الدولية، كما كشفت الدراسة أن تنامي التهديدات البحرية، وتزايد التنافس الإقليمي والدولي، فرضا على مصر إعادة صياغة أولوياتها الستراتيجية بما يتلاءم مع طبيعة البيئة الأمنية المتغيرة، ورغم ما حققته هذه الستراتيجية من تطور ملحوظ في تعزيز القدرات البحرية ورفع مستوى الردع، فإن استمرار فاعليتها يبقى مرهوناً بقدرة الدولة على مواصلة تحديث أدواتها العسكرية، وتوسيع شراكاتها الإقليمية، والتكيف مع التحولات الأمنية والتكنولوجية المتسارعة، بما يعزز دورها بوصفها إحدى الركائز الرئيسة للأمن الإقليمي العربي في البحر الأحمر، وعليه، يمكن عرض أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، وما انبثق عنها من توصيات تسهم في تعزيز فاعلية الاستراتيجية المصرية في مواجهة التهديدات البحرية في البحر الأحمر.

أولاً: الاستنتاجات

1. يمثل البحر الأحمر أحد أهم المجالات الحيوية للأمن القومي المصري والأمن الإقليمي العربي.
2. اعتمدت مصر ستراتيجية بحرية شاملة تجمع بين القوة العسكرية والدبلوماسية والتعاون الإقليمي.
3. أسهم تحديث القوات البحرية وتعزيز البنية العسكرية في رفع قدرة مصر على مواجهة التهديدات البحرية.
4. يتطلب الحفاظ على فاعلية الستراتيجية مواصلة تطوير القدرات الوطنية ومواكبة التحولات الأمنية المتسارعة.

ثانياً: التوصيات

1. الاستمرار في تطوير القدرات البحرية والتقنيات الدفاعية الحديثة.
2. تعزيز التعاون الأمني مع الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر.
3. دعم تبادل المعلومات والتنسيق الإقليمي لمواجهة التهديدات البحرية المشتركة.
4. الاستثمار في بناء منظومة متكاملة للأمن البحري تجمع بين الأدوات العسكرية والدبلوماسية والتكنولوجية.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.24.2026.473
CC BY SA

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (24) - August 2026 العدد (24) - أغسطس 2026

المصادر

1. عبد المنعم المشاط، الأمن القومي العربي: أبعاده وتحدياته، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2017.
2. محمد فوزي، البحر الأحمر: التنافس الإقليمي والدولي وإعادة تشكيل التوازنات الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2024.
3. محمد محمود مهران، تداعيات أزمة البحر الأحمر على الملاحة الدولية وقناة السويس، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، 2024.
4. محمد عبد السلام، البحر الأحمر والأمن القومي المصري: التحديات والاستراتيجيات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 240، القاهرة، 2024.
5. حسين عبد الرحمن، تطوير القدرات البحرية المصرية وأثره في حماية الأمن القومي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 241، القاهرة، 2024.
6. محمد عبد الواحد، التعاون العسكري المصري في شرق البحر المتوسط وأثره في الأمن الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 243، القاهرة، 2024.
7. أحمد يوسف أحمد، الأمن القومي المصري والتحولات الاستراتيجية في البحر الأحمر، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 242، القاهرة، 2024.
8. محمد فوزي، التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر وانعكاساته على الأمن العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2024.
9. Geoffrey Till, Seapower: A Guide for the Twenty-First Century, 4th ed., Routledge, London, 2018.
10. Milan Vego, Naval Strategy and Operations in Narrow Seas, Routledge, London, 2013.
11. Christian Bueger, What is Maritime Security?, Marine Policy, Vol. 53, 2015.
12. Geoffrey Till, Seapower: A Guide for the Twenty-First Century, 4th ed., Routledge, London, 2018.
13. Anthony H. Cordesman, The Changing Military Balance in the Middle East, Center for Strategic and International Studies, Washington D.C., 2020.
14. Martin N. Murphy, Small Boats, Weak States, Dirty Money: Piracy and Maritime Terrorism in the Modern World, Columbia University Press, New York, 2009.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.24.2026.473